رغم انخفاض مؤشر أسعار الأغذية عالمياً وتحسن سعر الصرف.. أسواقنا إلى ارتفاع!

عربش لـ«الوطن»: أسعارنا أعلى من دول الجوار والبحر الأحمر بريء

حزوري لـ«الوطن»: الاقتصاد السوري يفتقد المنافسة الحقيقية ويعاني الاحتكار

العقاد لـ«الوطن»: أتوقع انخفاض الأسعار في الأيام القليلة المقبلة

محمد راكان مصطفى
جلنار العلي

رغم انخفاض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) لأسعار الغذاء العالمية في شباط، للشهر السابع على التوالي، وانخفاض أسعار جميع الحبوب الرئيسية، إلا أن إجراءات مصرف سورية المركزي مؤخراً التي ظهرت بشكل واضح على تحسن سعر صرف الليرة السورية أمام سلة العملات الأجنبية، إلا أن كل ذلك لم يلمس له أي أثر على الأسواق المحلية على مدار الأشهر السبعة الماضية، بل على العكس تماماً فقد شهدت الأسواق ارتفاعات متتالية بالأسعار.

المشكلة داخلية والحجة خارجية

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور شفيق عربش حمل مسؤولية ذلك إلى السياسات الحكومية خلال الفترة الماضية خاصة في مجال رفع أسعار حوامل الطاقة التي أخذت مساراً متتالياً في الارتفاع على مدد زمنية متقاربة متتالية، ما دفع التجار إلى اتباع سياسة التحوط تجاه هذه الارتفاعات.

عربش أكد في حديثه لـ«الوطن» أن الأسعار في سورية باتت أغلى من دول الجوار، ما يعني عدم أحقية حجة أزمة البحر الأحمر إذ إن طرق التجارة إلى لبنان الطرق ذاتها إلى سورية، كما أن وضع الطريق التجاري إلى العراق أصعب لكن رغم ذلك الأسعار باتت فيه أرخص، واصفاً المشكلة بأنها دائماً داخلية لكن الحجة خارجية.

ظروف مختلفة

من جهته رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريحه لـ«الوطن» أن سورية لن تتأثر بالانخفاض العالمي لأسعار الأغذية لأن ظروفها تختلف عن ظروف الدول الأخرى، فالاقتصاد السوري يفتقد المنافسة الحقيقية ويعاني الاحتكار، وخاصة للمواد الغذائية ذات صلاحية الاستخدام الطويلة، إضافة إلى وجود تكاليف إضافية تدفع عند الاستيراد، ولكن يفترض أن يترافق أي انخفاض عالمي للأسعار مع انخفاض على المستوى المحلي وإن كان بشكل طفيف، لكن ما يحدث هو العكس تماماً.

واعتبر حزوري أن مسؤولية ارتفاع أسعار المواد الأساسية تعود في جزء كبير منها إلى موضوع التمويل للمستوردات لأنها تحتاج إلى ملاءة مالية كبيرة، مؤكداً أنها تساهم بارتفاع الأسعار بنسب تتراوح بين ٢٥-٥٠ بالمئة مقارنة بأسعار الدول المجاورة، ذاكراً سبباً آخر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منها عادات وسلوكيات التجار، فمثلاً ترتفع أسعار السلع الغذائية في شهر رمضان بدلاً من أن تنخفض، بدليل ارتفاع الأسعار الكبير الذي شهدته أسعار الخضر والحشائش في أول أيام شهر رمضان.

صمام عدم الرجوع

وشبّه حزوري الأسعار في سورية بـ«صمام عدم الرجوع» فهي ترتفع عند حدوث أي ارتفاع لسعر صرف الدولار أو للأسعار العالمية، ولكنها لا تنخفض عند حدوث العكس، فمثلاً انخفض سعر صرف الدولار في السوق السوداء من ١٥٢٠٠ ليرة إلى ١٤ ألف ليرة، ولكن لم تتجاوب الأسواق مع ذلك.

في السياق، طالب حزوري بالسماح بالاستيراد لعدد أكبر من الأشخاص، وإلغاء القيود على التمويل التي تحصر الاستيراد بأصحاب الملاءة المالية الكبيرة، وتقديم تسهيلات أخرى في هذا المجال، وأن تكون الحكومة جهة رقابية لمنع الاحتكار وتطبيق قانون المنافسة ومنع الاحتكار ومنع الغش والتدليس كاستيراد مواد مضرة بالصحة وغير محققة لشروط الأمن والسلامة، متابعاً: «والغريب أنه يوجد بيئة تشريعية كاملة تمنع مثل هذه الحالات ولكن لا تطبق على أرض الواقع لتبقى حبراً على ورق».

انخفاض أسعار جملة الخضر

وحول أسعار الخضر والفواكه في بداية شهر رمضان، توقع عضو لجنة تجار ومصدري سوق الهال في دمشق محمد العقاد عن انخفاض أسعار الخضر والفواكه في أسواق الجملة خلال الأيام القادمة، وأكد في تصريح لـ«الوطن» إلى وجود فائض بالكميات نتيجة تحسن أحوال الطقس خلال الأيام الماضية، موضحاً أن المواطن لم يلحظ هذا الانخفاض بشكل واضح لأنه يشتري من تجار المفرق الذين يضيفون أجور النقل والأرباح على أسعار الجملة، متوقعاً أن تنخفض الأسعار خلال الأيام القادمة.

وأعطى العقاد لمحة عن الأسعار في سوق الهال اليوم، حيث تراوح سعر كيلو البطاطا بين ٤-٥ آلاف، والبندورة بـ٦-٧ آلاف ليرة، والخيار بـ٥ آلاف ليرة، والكوسا بـ٨ آلاف ليرة، والليمون بـ٢٥٠٠ ليرة، والبانذنجان بـ١٢ ألف ليرة، على حين وصل سعر كيلو الزهرة إلى ٥ آلاف ليرة، والبرتقال «الشموطي» بـ٨ آلاف ليرة، والتفاح تراوح سعره بين ٦-١٢ ألف ليرة.

وكان العقاد بيّن في تصريح لـ«الوطن» أنه مع دخول شهر رمضان المبارك وخلال هذه الفترة من كل عام يزداد استجرار الخضر من تجار المفرق بسبب لجوء نسبة من المواطنين لشراء كميات زائدة عن استهلاكهم المعتاد وذلك تحضيراً لشهر رمضان لذا فإن الأسعار ترتفع، مؤكداً أن ارتفاع أسعار الخضر مؤقت وسيستمر خلال الأيام الأولى من شهر رمضان بسبب زيادة الاستهلاك ومن ثم ستعود الأسعار للانخفاض.

السلع الغذائية الأكثر تداولاً عالمياً

وبالعودة إلى تقرير المنظمة الذي قال: إن مؤشرها للأسعار، الذي يقيس التغيرات في أسعار السلع الغذائية الأولية الأكثر تداولاً عالمياً، بلغ في المتوسط ١١٧,٣ نقطة في شباط، انخفاضاً من ١١٨,٢ نقطة في الشهر السابق، أي تراجع بنسبة ٠,٧ بالمئة عن مستوى كانون الثاني.

وقراءة شباط الحالية هي الأدنى منذ شباط ٢٠٢١.

وذكر تقرير الفاو أن الأسعار الدولية لجميع أنواع الحبوب الرئيسية تراجعت على أساس شهري.

وسجّلت أسعار صادرات الذرة الانخفاض الأكبر في ظلّ التوقعات التي أثّرت في السوق بشأن وجود حصاد كبير في الأرجنتين والبرازيل.

وفيما يتعلق بالقمح، أتى التراجع في الأسعار الدولية نتيجة تدني الأسعار للتصدير بشكل رئيسي، بفعل تسارع وتيرة التصدير في الاتحاد الروسي، ما دفع الأسعار من مصادر أخرى إلى الانخفاض، وخاصة في الاتحاد الأوروبي.

وتماشياً مع انخفاض أسعار القمح والذرة في الأسواق، تراجعت أيضاً الأسعار العالمية للشعير والذرة الرفيعة.

وشهدت الأسعار الدولية للحوم الدواجن الارتفاع الأكبر، تبعتها لحوم البقار، مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع الطلب من البلدان المستوردة الأكبر.

وعزي الارتفاع في أسعار لحوم البقار إلى إمدادات أقل من المتوقع من أستراليا، حيث أعاقت الأمطار الغزيرة نقل المواشي من المناطق المنتجة الرئيسية.

وشهدت الأسعار العالمية للزبدة الارتفاع الأكبر بفعل ارتفاع الطلب على الواردات من الشارين في آسيا، وتراجع الإنتاج الموسمي للحليب في دول منطقة أوسيانيا.

في هذه الأثناء، استمرت أسعار الحليب المجفف الكامل الدسم بالارتفاع، لكن بوتيرة بطيئة، ما يُعزى بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على الواردات وخاصة من الصين، وبقيت أسعار الحليب المجفف الخالي من الدسم مستقرة.

وعلى مستوى أسعار الزيوت، تراجعت ١,٣ بالمئة و١١ بالمئة في شباط على أساس شهري وسنوي على التوالي، في ظل توقعات بوفرة الإمدادات من أميركا الجنوبية، كما انخفضت أسعار زيت بذور اللفت ودوار الشمس.

وارتفع مؤشر فاو للسكر للشهر الثاني على التوالي وسجل في شباط زيادة بنسبة ٣,٢ بالمئة على أساس شهري، بما يعكس استمرار المخاوف ذات الصلة بالإنتاج المرتقب في البرازيل.

حيث استمر القلق بشأن التوقعات للموسم القادم في البرازيل بعدما واصلت فترة الأمطار دون المتوسط دعم الأسعار العالمية للسكر، الأمر الذي فاقم الارتفاع الموسمي للأسعار. وعلاوةً على ذلك، فإن التوقعات التي أشارت إلى احتمال تراجع الإنتاج في تايلاند والصين، وهما بلدان مصدران رئيسيان، ساهمت في ارتفاع الأسعار.

وعلى صعيد التوقعات لعام ٢٠٢٤، رفعت المنظمة التابعة للأمم المتحدة إنتاج القمح ١ بالمئة عن العام السابق ليصل إلى ٧٩٧ مليون طن بفضل الطقس المواتي في أميركا الشمالية وروسيا، أكبر المصدرين، وأيضاً في الصين والهند وإيران وباكستان وتركيا.

المالية تمنح مكلفي الأرباح الحقيقية مهلة لتقديم بياناتهم الضريبية

مدير في المالية لـ«الوطن»: تصنيف عام لمكلفي الدخل المقطوع خلال العام الحالي

عبد الهادي شباط

عممت هيئة الضرائب والرسوم قراراً (٤٨٧) يمنح مهلة إضافية لمدة ٣٠ يوماً تنتهي مع نهاية الشهر المقبل (٣٠ نيسان) لتقديم البيان الضريبي عن تكاليف عام ٢٠٢٣ للمكلفين المشمولين بأحكام البند /١/ من الفقرة /أ/ من المادة /١٣/ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ التي تنتهي مهلة تقديم بياناتهم الضريبية في نهاية الشهر الجاري (٣٠ آذار).

كما طلبت الهيئة الالتزام من المكلفين بتقديم البيانات الضريبية ضمن هذه المهلة المحددة، وأن تكون هذه البيانات تعكس نتائج واقع نشاطهم الفعلي وأرباحهم الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل بما يحقق العدالة والدقة بالتكليف الضريبي.

واعتبرت أن عملية التكليف بالضريبة على الدخل لفئة الأرباح الحقيقية تتم استناداً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته، ولاسيما أحكام الفقرة /أ/ من المادة /٧/ منه: «يتألف الربح الصافي من مجموع الإيرادات الإجمالية لأعمال المكلف الخاضعة لهذه الضريبة على اختلاف أنواعها بعد أن تحسم منها الأعباء والنفقات التي تقتضيها ممارسة هذه الأعمال أو التي تلازم نوع العمل»، وأن التزام المكلفين بواجباتهم الضريبية المنصوص عليها بالتشريعات النافذة، يعزز عمل الإدارة الضريبية بالانطلاق بتدقيق التكليف الضريبي من البيان الضريبي للمكلف والدفاتر والقيود والوثائق والمستندات المبررة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير في وزارة المالية أن التمديد يكون بطلب من بعض مكلفي الأرباح الحقيقية الذين لم يتمكنوا من إنهاء أعمالهم المحاسبية وعادة تمنح وزارة المالية مثل هذه التمديدات حفاظاً على منح المكلفين الوقت الذي يحتاجونه.

وبالنسبة لمكلفي الدخل المقطوع أوضح أنه وفق المرسوم ٣٠ الذي صدر مع نهاية شهر آذار من العام الماضي (٢٠٢٣) سيتم خلال العام الجاري ٢٠٢٤ إجراء تصنيف عام لكل مكلفي الدخل المقطوع وإنهاء حالة التراكم التي كانت حاصلة خلال السنوات الماضية حيث كانت تعود المالية في التصنيف لمدة عامين للمهن العلمية وثلاث سنوات لمكلفي الدخل المقطوع.

وتعتبر المالية أن هذه الإجراءات تأتي ضمن حزمة واسعة من الإجراءات التي تعمل عليها لتحديث عمل النظام الضريبي وخلق حالة تعاون وثقة مع المكلفين وتحقيق مساحة أوسع من العدالة الضريبي وخاصة من خلال إجراءات الربط الإلكتروني الذي تتجه نحوه المالية، إضافة لتخفيض معدلات الأرباح وتوسيع الشرائح للمكلفين.

وكان أوضح مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس في تصريح لـ«الوطن» أنه حول نسب الأرباح خفضت المالية هذه المعدلات بقرارها الأخير موضحاً أن نسب الأرباح هي ١٠ بالمئة للشريحة التي تبدأ بعد الحد الأدنى المعفى وحتى ١٠ ملايين ليرة ثم تصبح ١٤ بالمئة من ١٠-٣٠ مليون ليرة ثم تصبح ٢٢ بالمئة من ١٠٠- ٥٠٠ مليون ليرة و٢٥ بالمئة لما فوق ٥٠٠ مليون ليرة.

وأنه في حال أي اعتراض أو ملاحظة من المكلف، الهيئة جاهزة لبحث الملاحظة ونقاش الاعتراض وبإمكان أي فعالية غير مقتنعة بالضريبة (فئة الدخل المقطوع) الانتقال إلى فئة الأرباح الحقيقية وأن الهيئة تعول على نظام الفوترة كاشفاً أن الهيئة وقعت عقد فوترة إلكترونية مع شركة محلية وذلك نظراً لأهمية التوسع في الفوترة.

كما تعتبر هيئة الضرائب أن نتائج الربط الإلكتروني تمثل أساساً لتكليف ضريبي أكثر عدالة للمكلفين المتلتزمين بالربط الإلكتروني، وأن هذا الربط يعني التصريح عن كامل المبيعات وأن الفواتير مصدرة ضمن منظومة الربط الإلكتروني وأن الفواتير منظمة من دون الإخلال بمكونات الفاتورة وأن الفاتورة مزودة برمز استجابة سريع أن الربط الإلكتروني يضمن تسليم الفاتورة للزبون المستهلك (النهائي أو الوسيط) كما تعتبر أن الفواتير مرحلة نحو منظومة الربط ضمن المدة المحددة من الإدارة الضريبية.

غرام الذهب ينخفض ١٠ آلاف ليرة

رئيس جمعية صاغة دمشق لـ«الوطن»: بسبب إجراءات «المركزي» وتحسن سعر الصرف

هناء غانم

قال رئيس جمعية الصاغة والحرفيين بدمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» إن الارتفاعات الحاصلة في سعر الذهب، هي نتيجة عدم تشجع المستثمرين على الإيداع في البنوك الأميركية، وتوجههم إلى اكتناز المعادن الثمينة (الذهب).

وعزا جزماتي ارتفاع أسعاره محلياً، إلى ارتفاع سعر الأونصة عالمياً، موضحاً أن ارتفاع سعر الأونصة سجل ارتفاعاً قياسياً لتسجل ٢١٩٣ دولاراً للأونصة.

وأشار جزماتي إلى أن غرام الذهب عيار ٢١ قد سجل سعر مبيع ٨٥٥ ألف ليرة، وسعر شراء ٨٥٤ ألف ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٧٣٢٨٥٧ ليرة، وسعر شراء ٧٣١٨٥٧ ليرة.

وقال: عادت أسعار الذهب منذ أمس، بسبب إجراءات المركزي التي انعكست على انخفاض سعر الصرف أمام الليرة السورية، إلى الانخفاض في السوق المحلية بنحو عشرة آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار٢١ قيراطاً عن السعر الذي استقر عليه منذ يومين.

وأوضح أن جمعية الصاغة حددت سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٢١ مليوناً و٦٥٠ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٧ ملايين ليرة.

وحول وضع أسواق الذهب قال هناك مقولة صحيحة: إن السوق «يموت.. ويعيش» وهو ما ينطبق على سوق الذهب موضحاً أنه سيكون هناك جمود خلال الأيام العشرة الأولى من رمضان ثم ينشط سوق الذهب ولاسيما قبل فترة العيد نتيجة كثرة المناسبات والأفراح، إضافة إلى قدوم المغتربين الذي يحرك سوق الذهب بشكل جيد.

وأشار إلى أن هناك فرقاً كبيراً في أسعار الذهب في العام الحالي عن العام الماضي أي إن هناك ارتفاعاً بأكثر من الضعف حيث كانت الأسعار تصل إلى نحو ٢٠٠ ألف ليرة للغرام، واليوم وصل سعر الغرام إلى ٨٠٠ ألف ليرة وأكثر.. موضحاً أن سبب ذلك ارتفاع الأسعار ليس في الذهب بل في جميع المواد والسلع.

ولدى سؤاله إذا ما كان هناك ارتفاعات أكبر بأسعار الذهب قال: الأمر يتعلق بالأوضاع الخارجية في العالم وارتفاع أسعار الذهب مرهون بذلك.

وحول المهنة قال هناك حركة وسوق واسع للذهب مؤكداً وجود إقبال على الدخول في المهنة وطلب الترخيص للعمل في مجال الصاغة ويومياً لدينا من يريد الانتساب والعمل، ونفى وجود أي صعوبات في مهنة الصياغة موضحاً: إننا في كل العقبات التي تواجهنا نتوجه إلى وزارة المالية لمعالجة الموضوع.

وعن الذهب المزوّر، قال جزماتي لم يعد له وجود إلا بشكل نادر بسبب الوعي لدى المواطن بعدم الشراء إلا بوجود دمغة وأمور باتت معروفة للجميع مع الإشارة إلى أن وجوده لا يؤثر في أسعار الذهب الحالية، وأشار إلى أن نسبة التزوير شبه معدومة نتيجة توجيهات الجمعية ووعي الحرفي.

ومن الجدير ذكره أنه وبعد سلسلة من الارتفاعات العالمية غير المسبوقة في المعاملات الفورية سجل الذهب ٢١٨٠,٧٥ دولاراً للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة ٠٩,٥٦ بتوقيت غرينتش، بعد أن سجل مستوى غير مسبوق عند ٢١٩٤,٩٩ دولاراً للبوم الرابع على التوالي يوم الجمعة. واستقرت العقود الآجلة للذهب عند ٢١٨٦,٦٠ دولاراً.

لا تخفيض على مخصصات المخابز خلال شهر رمضان

معاون مديرالمخابز لـ«الوطن»: الطلب على الخبز سينخفض ٢٥ بالمئة

جلنار العلي

أكد معاون مدير مؤسسة السورية للمخابز يوسف مراد في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة لن تخفض مخصصات الأفران من الدقيق التمويني خلال شهر رمضان.

وأضاف: لكن سيكون هناك انخفاض للطلب على الخبز إلى نحو ٢٥ بالمئة بسبب ظروف الصيام وما إلى ذلك، ما سيؤدي إلى انخفاض إنتاج بعض المخابز بنسبة ١٥-٢٠ بالمئة، ولاسيما في المناطق التي لا تشهد تجمعات سكنية، علماً أن هذا الأمر سيخفف من الازدحام على كوات البيع، بينما سيبقى الوضع على ما هو عليه في الأفران الكبرى مثل فرن الزاهرة الاحتياطي وفرن باب توما، وذلك بسبب التعداد السكاني الكبير للمناطق التي تخدمها.

وأشار مراد إلى أن ذلك سيترافق مع انخفاض عدد ساعات الدوام في المخابز أيضاً، إذ ستغلق الأفران من الساعة السادسة مساء، لتعود للعمل خلال فترة السحور، أما بالنسبة لأيام العطل الأسبوعية فستبقى كما هي عليه، إذ ستعمل الأفران يومياً باستثناء أيام الجمعة.

وفي سياق متصل، أكد مراد أن أعمال صيانة المخابز لن تتوقف خلال شهر رمضان، وإنما ستستمر المؤسسة بتلك الأعمال بالتعاون مع المنظمات الدولية.

وكان مدير عام مؤسسة السورية للمخابز مؤيد الرفاعي، قد أكد في تصريح سابق لـ«الوطن» أن المؤسسة بصدد مواصلة تأهيل وتحديث عدد كبير من المخابز في المحافظات كافة ضمن خطتها خلال العام الحالي، وأنه تم خلال العام الماضي إعادة تأهيل وبناء ٨٨ مخبزاً، فبذلك تكون نسبة المخابز التي لم تجر صيانتها قليلة جداً، كما يتم العمل على زيادة كوات البيع على المخابز لتخفيف الضغط والازدحام بالتزامن مع التوسع الأفقي للمخابز في المناطق التي تحتاج ذلك، وفق الإمكانات المتوافرة.